باب الزراعة

مقتطفات من خطبة وزير الزراعة

في مجلس النواب في ١٣ ابريل

تلخص ابحاث حضرات الذين تكلموا البارحة بمناسبة الميزانية في ما لهُ مساس بوزارة الزراعة في ما يأتي : (١) المحصولات التي تستورد من الخارج و يمكن للبلاد ان تزرعها (٢) تدبير الصناعات الزراعية (٣) اتخاذ الوسائل الوافية لذلك (٤) التدخل في اسعار القطن وما يجب اتخاذهُ لذلك دفعاً للكوارث

اما في ما يتعلق باستيراد المحصولات من الخارج فان ما اوردهُ حضراتهم هو جانب يسير ولقد بينت في خطاب سابق لي ان البلاد تستورد من الخارج من المواد التي يمكن للبلاد ان تنتجها ما قيمتهُ ٩ ملايين جنيه سنوياً وكان هذا الرقم منذ ٢٨ سنة ٤٠٠ ٠٠٠ ١ ج اي ان الزيادة في هذه المدة ٦٠٠ ٠٠٠ ٧ ج وقد حسبت ان مجموع ما استوردتهُ البلاد في الثماني والعشرين سنة الماضية هو ١٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ج وقلت انهُ لذلك يجب على وزارة الزراعة وعلى الحكومة معاً ان تنظرا في هذا الامر وان تعدا العدة لايقاف تيار هذا الاستيراد

وقد جرت وزارة الزراعة منذ ذلك الحين على سياستها لمعالجة هذه المسألة فعينت لجنة قدمت تقريراً سمتهُ « السياسة الزراعية الانشائية » ووزع التقرير على حضرات النواب جميعاً رجاء ان يطلعوا على ما جاء فيه ، وان يتدبروا مجهودات الوزارة وان يعضدوها تشجيعاً لها على القيام بهذه المهمة الشاقة التي القيت على عاتقها

ومن المباحث التي تناولتها اللجنة موضوع المشاتل التي تشعر البلاد بشدة الحاجة اليها لسد النقص الحاصل من جراء استيراد الفاكهة اللازمة من الخارج بمبالغ عظيمة. وقد بينت في تقريرها عن ذلك ان الوزارة انشأت سبعة مشاتل في المديريات عدا ما هو موجود منها في قسم البساتين وفي القناطر الخيرية ، و بينت ايضاً الفوائد التي نتجت وتنتج عنها

كذلك بحثت اللجنة في موضوع الغابات الذي كان مطروحاً بين ايدي حضراتكم في الدور الماضي ووافقتم على ان تخصص مزرعة الخانكة لاجراء التجارب فيها ، ولذلك

اصبحت تابعة لوزارة الزراعة بدلاً من وزارة الاشغال العمومية

وتكلم بعض حضرات النواب ايضاً في موضوع حفظ البلح وغرس النخيل ولم يفت الوزارة بحث هذا الموضوع كما يتضح ذلك من تقرير اللجنة الاستشارية الزراعية ، حيث اقترحت في الصحيفة ٩٦ تخصيص رصد مبلغ ٣٤٠٠ ج لانشاء مزرعة ومشتل للنخيل

بحثت اللجنة ايضاً في موضوع التعليم الزراعي و بينت ان نظام التعليم الحالي ليس ملائماً للتقدم الزراعي وللاحوال الزراعية الموجودة الآن ولذلك فهي تسعى وتهتم كل الاهتمام بترقية هذا التعليم حتى يتناسب مع الحالة الزراعية الحاضرة

هذا ما عنّ لي قوله بشأن الملاحظات التي ابداها بعض حضرات النواب

ولا يسعني ازاء ذلك الاّ ان اشكركم كل الشكر على بحثهم هذه الموضوعات واعتقد ان بحثهم هذا سيكون سبباً في مساعدة المجلس لوزارة الزراعة على القيام بالمهمة الشاقة التي القيت على عاتقها فتنال الوزارة منهُ دائماً كل عطف وتأييد

***

اما فيما يتعلق بالزراعة فان الوزارة قد عنيت بامرها عناية جدية وهي باذلة جهداً عظيماً في انتقاء البذور ونشر الجيد منها واستقدام كبار الاخصائيين من البلاد الاجنبية حتى تتمكن من الوصول بواسطة مجهوداتهم الى تحسين البذور وادخال انواع المزروعات التي ليست في البلاد الآن وقد اتفقنا فعلاً مع احد هؤلاء الاخصائيين وسيحضر الى مصر قريباً لمباشرة عمله . وهنا يجدر بي ان اذكر لحضراتكم ان استيراد مقادير كبيرة من القمح والشعير والارز وغيرها من البلاد الاجنبية كان نتيجة ضرورية لتتوسع في زراعة القطن. على ان تنفيذ قانون الدورة الثلاثية سيكون من نتيجته انقاص المساحة التي تزرع قطناً بمقدار ٣٥٠٠٠٠ فدان يتنفع بها في زراعة اصناف الحبوب المختلفة وهذا من شأنه ان يغنينا عن جانب كبير من المقادير التي نستوردها من الخارج

***

ويسرني ان اشرح لحضراتكم بعض المعلومات التي وقفت عليها في رحلتي مع حضرات زملائي اعضاء لجنة المدومين . فلقد مررنا بالاراضي الواقعة بين حلفا (اي جنوب مديرية اسوان) و بين مديرية بني سويف وزرنا كذلك كثيراً من بلاد الوجه البحري وقد اجتمعت لدينا معلومات دقيقة يمكننا معها ان نبشركم بان الخطر الاقتصادي الذي يخشاه البعض ليس موجوداً وان الحالة الزراعية في البلاد تدعو لعظيم الاطمئنان

ولسنا من المتشائمين من المستقبل بل ممن يوافقون المتشائمين في رأيهم بل اننا نعتقد ان المستقبل يبشرنا بخير عميم ونجاح عظيم

لقد زرنا اراضي الوجه القبلي وهي تنقسم الى اقسام : منها ما يغمرهُ النيل جرياً على العادة ، ومنها ما تغير شأنهُ في السنوات الاخيرة لان الملاك قد انشأوا بالحياض آباراً ارتوازية وكانوا يستعينون لدى الحكومة في أواخر مواعيد نزول المياه في الحياض وقد نتج من ذلك ان اراضي الحياض لم تنتفع من الطمي الذي كانت تنتفع به عادة فاضمحلت محصولاتها بينما تجد المحصولات المشتوية للاراضي التي غمرت بالمياه ورسب عليها الطمي في غاية الجودة . والقمح والعدس والبرسيم والحلبة والترمس ، كل هذه المحصولات على اختلاف انواعها في الاراضي سالفة الذكر زاهية زاهرة تبشر بمستقبل باهر ، واؤكد لحضراتكم اننا رأينا القمح في تلك الاراضي لا يقل محصول الفدان منهُ عن ١٠ أرادب كما لا يقل محصول الفدان من الشعير عن ٢٠ أردباً . والعدس لا يقل محصولهُ عن ٤ او ٥ ارادب يباع الارديب منهُ بثلاثة جنيهات مع انهُ لا يكلف نفقات كثيرة . وقد أحضرت معي سنابل من تلك الاراضي طول الواحد منها ١٢ سنتيمتر وهي محفوظة بوزارة الزراعة لمن يريد مشاهدتها

أما الاراضي التي لا تنتفع من رسوب الطمي عليها فمحصول الفدان الواحد منها لا يتجاوز من العدس أردباً ونصفاً ومن القمح ثلاثة أرادب ومن الشعير من ثلاثة أرادب إلى أربعة

لقد شعر المزارعون من تلقاء انفسهم بان زراعة القطن اصبحت لا تعود عليهم بما يتمنون من ربح ولذلك قللوا كثيراً من زراعته . وقد تناقشنا مع اصحاب اراضي الحياض في مديريات قنا وجرجا واسيوط والمنيا وبني سويف فاجمعوا رأيهم على ان ري الحياض بحيث يختلف الطمي في ارضها واجب وضروري . وقد خالفنا بعضهم في مبدإ الامر ولكنهُ بعد المناقشة اقتنع بصحة ذلك الرأي . وقد شاهدت اللجنة في رحلتها ان زراعة الاراضي التي يباشرها اصحابها بكرة جيدة من غاية النظام والوضوح وكل بفحصها وتشميرها وفرطها وعدسها وبصلها (ضحك) تبشر بخير عظيم

ولا يفوتني ان اذكر حضراتكم اننا زرنا اراضي حضرة زميلنا المحترم نشرى حنا بك فرأينا فيها من النظام وحسن الزراعة ما يسر الناظرين كما زرنا اراضي كوم امبو فوجدنا فيها كذلك مثلاً صالحاً للنظام والجودة

انتهينا من زيارتنا لاراضي الوجه القبلي فجئنا الى الوجه البحري وزرنا فيهِ بلاداً كثيرة. زرنا اراضي الدومين واراضي الجمعية التابعة لوزارة الزراعة كما زرنا القرشية وسخا وغيرها فلاحظنا جميعاً ان كثيراً من الزراعة الشتوية في الاراضي المذكورة وفي اراضي بعض الملاك الذين يباشرون زراعتهم بأنفسهم لا يقل محصول الفدان الواحد فيها من القمح عن عشرة اردب . هذا فضلاً عن النظام الذي شاهدناهُ في زراعة القطن الذي اصبح تاماً وصار الكثير منهُ يستحق (الخف) من الآن وقد رأينا بجانب ذلك ايضاً ان الزراعة التي لا يباشرها الملاك بأنفسهم لا تأتي بمحصول جيد سواء في الزراعة الشتوية او القطنية . واني اعتقد ان الملاك اذا وجهوا عنايتهم الى اراضيهم و باشروها مباشرة جدية ازدادت ايرادات القطر المصري في بضع سنين زيادة محسوسة

***

بقي عليّ ان اتكلم في العلاج اللازم لحالة الاقتصادية الناشئة عن الكارثة القطنية التي اصابت البلاد في هذا العام

لا يخفى على حضراتكم ان مسألة الاسعار مبنية على قانون العرض والطلب فكلما كثر العرض انحطت الاسعار والعكس بالعكس . لذلك كان حتماً مقضياً ان تنحدر اسعار القطن نظراً لكثرتهِ وعدم الطلب الذي يتناسب مع هذه الكثرة فقد رجعت الى الاحصاءات فوجدت ان اكبر مقدار باعتهُ البلاد المصرية او صدرتهُ في سنة من السنين لم يزد على ٧ ٢٠٣ ٠٠٠ قنطار في حين ان المحصول في عام ١٩٢٦ كما قدرتهُ الحكومة قد بلغ سبعة ملايين وربع مليون من القناطير وقد قدرهُ غيرها بسبعة ملايين وستمائة الف قنطار . و يقولون الآن انهُ بلغ ثمانية ملايين ومن المعلوم انهُ يوجد بالاسكندرية من محصول سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ (١ ١٠٠ ٠٠٠) قنطار وكسور و يوجد بداخلية البلاد من المحصول المذكور نحو ٣٠٠ ٠٠٠ قنطار ومجموع ذلك مليون ونصف مليون من القناطير تقريباً فاذا اضفنا اليهِ ما انتجتهُ زراعة السنة الماضية كان مجموع ذلك كله ثمانية ملايين ونصفاً او تسعة ملايين من القناطير فاذا طرحنا منهُ اكبر مقدار صدرتهُ مصر وهو ٧ ٢٠٠ ٠٠٠ قنطار بقي لدينا ١ ٨٠٠ ٠٠٠ قنطار

ولهذا قد اتخذت الحكومة لهذه الحالة احتياطاً تاماً ودقيقاً فوضعت مشروع قانون يمنع البيع على الوجه (اي على الكنتراتات) لانها وجدت ان اموال الفلاح كانت فيما

مضى تسلب بهذه الطريقة اذ ان كلاً من التجار المصدرين يشتري القطن تحت القطع ويستولي عليه في اول الموسم لتقديمه لمحلات الغزل. فاذا اشترى التاجر مثلاً ٣٠٠٠٠٠ قنطار أو نصف مليون وسد بها حاجة المستهلك فلا يبقى المستهلك مضطرًّا للشراء لان لديه كل المؤونة التي تحتاج اليها مغازلهُ . ولهذا لا ترتفع الاسعار بل تبقى منخفضة وفي الوقت عينه يكون الفلاح مضطراً لان يبيع بسعر الكنتراتات الحاضر عند القطع على قطنه

ولهذا فكرت الحكومة في منع البيع على الوجه كما ذكرت لحضراتكم . واصدرت قانون الدورة الثلاثية الذي ينفذ الآن والذي سيكون من نتيجته انقاص المساحة التي تزرع قطناً بمقدار ٣٥٠٠٠٠٠ فدان . وهذه الـ ٣٥٠٠٠٠٠ فدان تجعل محصول القطن أقل من سابقه بنحو مليون وربع او مليون ونصف تقريباً وبذلك يكون المعروض من القطن في السنة المقبلة ليس اكثر من المطلوب كثيراً وهذا من شأنه ان يرفع عنا حملاً ثقيلاً

يبقيت مسألة واحدة وهي ان الاهالي يعرضون اقطانهم للبيع في البورصة في الشهرين التاليين او في الاشهر الثلاثة التالية لظهور المحصول — مما يوجب تضخم مقدار القطن المعروض للبيع ويجعل المشتري غير مضطر لرفع الثمن ، فاذا وجد في البلاد ما ينظم حركة التصريف حتى يوزع المحصول (وهو سبعة ملايين) على شهور السنة حصل التوازن فلا يطمع المشتري في اخذ القطن بأقل مما يستحق من الثمن . واني اعتقد ان قانون التعاون الذي هو بين يدي الحكومة الآن والذي سيعرض على حضراتكم قريباً سينظم هذه الفكرة واني كبير الامل في ان يعود اصدار هذه القوانين على البلاد بالخير العميم ان شاء الله

الضرورة القاضية

بانشاء مصلحة القطن

جاء في الخطبة التي القاها حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة في مجلس النواب انهُ يوجد في داخلية البلاد من محصول سنة ١٩٢٥—١٩٢٦ نحو ٣٠٠٠٠٠ قنطار من القطن

على ان هذا الرقم هو في رأينا اقل من الحقيقة وقد بحثنا بحثاً دقيقاً لمعرفة ما كان متخلفاً في داخلية البلاد من المحصول الماضي ورجعنا في ذلك الى رأي التجار ومديري البنوك المعروفين بضبط الاحصاء فتفاوت تقديرهم بين نصف مليون قنطار و٨٠٠٠٠٠ قنطار . و يبدو لنا ان التقدير الاقرب الى الصواب هو الذي اطلعنا عليه احد بنوك الاسكندرية ومعلوماتهُ مستقاة من اصدق المصادر وهاك بيان ذلك التقدير

١٥٠٠٠٠٠ قنطاراً الشعير والجودار في الوجه القبلي
٣٠٠٠٠٠ « سكلاريدس
١٥٠٠٠٠٠ « الباقي الشعير في الوجه البحري
٦٥٠٠٠٠٠ الجملة

فاذا اضفنا الى ذلك محصول المساحة المنزرعة كما قدرتها وزارة الزراعة اي سبعة ملايين وربع مليون كانت الجملة سبعة ملايين وخمسمائة الف قنطار وهو رقم يؤيد رأي القائلين بان ما يزيد في الاسكندرية على نهاية الموسم الماضي يبلغ نحو ثمانية ملايين قنطار. وانما كتبنا هذا البيان حتى لا يظن الناس ان وزارة الزراعة قد اخطأت خطأ فاحشاً في تقديرها لمحصول هذا العام كما أدعى بعضهم

وفي اعتقادنا ان موظفي وزارة الزراعة يقومون باعمال التقدير قياماً موجباً للرضى ولكن الغلط يأتي من سوء احصاء المساحة المزروعة قطناً كما قلنا في احدى جلسات المؤتمر الاخير وذلك الاحصاء يقصر عن الحقيقة ومن المساحة التي تبنى عليها شركة المحاصيل لتقديراتها بنحو مائتي الف فدان. قبل لنا انه لا يؤمن من الحكومة ان تضبط المساحة القطنية في هذا العام فيكون قد اثبت بعض ما نقص من تلك الاعمال المتعددة التي ما فتئنا نطالب بها حتى الآن الحكومة ونحن لا نغلب الا بالتطبيق والزعم والعراقة التي تعاد بحروفها تقريباً كلما اثيرت مسألة القطن في مجالسنا النيابية. ولا يعلم الا الله الى متى تتوالى تلك الخطب وهذه الزعود قبل ان يحين وقت التنفيذ

كل يوم نطرأ حوادث تنبه الحكومة الى ضرورة الاخذ بانشاء مصلحة للقطن التي حفيت اقلامنا في التماس انشائها وآخر حادث هو ذلك الذي جرى في الفيلارت الاولى لشهر ابريل عندما عثر نحو ماشرحة مكاتب المقطم الاسكندري وانه فيه لاشد القضاء على تراكل وزارة المالية في هذا الموضوع الخطير للبلاد. ولكننا ما زلنا على عقيدتنا الجازمة بانه لا يرجى اصلاح الحال الا بانشاء مصلحة القطن. اما تشتيت المسائل المتعلقة به بين مختلف الوزارات فليس منه ما يبشر برفع حد للاستنباطات المتكررة بدبيه والنقص المعيب في انظمة سوقنا القطنية. قبل ان نختم كلامنا نشكر جميع مراقبي المديريات اخواننا الكرام فيتطوع لقسم صوته الى صوتنا وجهاده الى جهادنا عسى الله يكون ارفر حظاً في اقناع اولياء الامر بضرورة انشاء مصلحة القطن فيخدم بذلك الفلاح اجل خدمة مرجوة وما أجدره بالعناية والرأفة

ابريل يوسف نحاس

مساحة الاطيان التي زرعت قطناً

السنة	في الوجه البحري	نسبة	في الوجه القبلي	نسبة	المجموع	متوسط السعر بالجنيه المصري
١٩٠٢	١ ١٦٩ ١٠٦	٣٨٫٥١	١٠٦ ٥٧١	٤١٫٧	١ ٢٧٥ ٦٧٧	٢٥٧٢٩
١٩٠٣	١ ١٧ ١٣٣	٣٨٫٠	١٦١ ٣٧٧	٧١٫٠	١ ٣٣٢ ٥١٠	٣٤٣٣٠
١٩٠٤	١ ١٩٣ ٢٩٨	٣٨٫٨	٢٤٣ ٤١١	١٠٤	١ ٤٣٦ ٧٠٩	٢٥٧٩٣
١٩٠٥	١ ٢٥٥ ٩٠٠	٣٩٫٨	٣١٠ ٧٠٢	١٣٫٨	١ ٥٦٦ ٦٠٢	٣٥١٩٧
١٩٠٦	١ ٣٠٠ ١٠٧	٤٠٫٢	٢٤٦ ١٨٤	١١٫٦	١ ٥٠٦ ٢٩١	٣٥٨٣١
١٩٠٧	١ ٢٨٩ ٢٦٨	٤٠٫٧	٢١٣ ٩٥٦	١٤٫٠	١ ٦٠٣ ٢٢٤	٣٥٦٤١
١٩٠٨	١ ٣٠٨ ٩٠١	٤٠٫٩	٣٦١ ٥١٤	١٥٫٩	١ ٦٤٠ ١١٥	٣٥٠٩١
١٩٠٩	١ ٣٢٦ ٥٨٨	٤٢٫٥	٢٧٠ ٤٦٧	١٢٫٠	١ ٥٩٧ ٠٥٥	٤٤٦٦٠
١٩١٠	١ ٣٠٥ ٨٣٤	٤٢٫٤	٣١٦ ٧٧٦	١٤٫٤	١ ٦٤٢ ٦١٠	٤٤١٣٢
١٩١١	١ ٣٤٧ ٥٣٦	٤٤٫٦	٢٦٣ ٧٠٥	١٦٫٢	١ ٧١١ ٢٤١	٣٥٤٥٠
١٩١٢	١ ٣٤٦ ٢٥٤	٤٤٫٣	٢٧٥ ٥٦١	١٦٫٧	١ ٧٢١ ٨١٥	٣٥١٥٥
١٩١٣	١ ٣٣١ ٦٠٩	٤٣٫٤	٣٨٣ ٤٨٥	١٧٫٦	١ ٧٢٣ ٠٩٤	٣٥٨٠٣
١٩١٤	١ ٣٧٣ ٢٤٣	٤٠٫٤	٣٨٢ ٠٢٧	١٥٫١	١ ٧٥٥ ٢٧٠	٢٥٤٠٢
١٩١٥	٩٦٧ ٠٠٥	٣٫٨	٢٤٨ ٦٨٩	١٩٫٠	١ ١٨٦ ٠٠٤	٣٥٨٥٧
١٩١٦	١ ٢٨٩ ٨٦٩	٤٢٫٨	٣١٥ ٤٦٣	١٩٫٥	١ ٦٥٥ ٥١٢	٧٥٥٦٢
١٩١٧	١ ٢٩٠ ٧٨٩	٤٢٫٠	٢٨٣ ٥٢١	١٧٫٠	١ ٧٧٣ ٣١٠	٧٥٧٠٣
١٩١٨	١ ٠٢٣ ٨٨٨	٣٣٫٧	٢١٦ ٦١٤	١٣٫٠	١ ٣١٥ ٠٧٢	٧٥٤١٠
١٩١٩	١ ٢١٩ ٣٠٣	٤٠٫٥	٣٥٠ ٣٠٩	١٥٫٨	١ ٥٧٣ ٦٦٢	١٧٥٥٦٢
١٩٢٠	١ ٣٧٨ ٥٠٣	٤٥٫٣	٤٤٩ ٣٦٥	١٩٫٠	١ ٨٢٧ ٨٦٨	٦٤٩٠٠
١٩٢١	١ ٠١٣ ٣٤٩	٣٣٫٠	٢٧٧ ٤٥٦	١٣٫٠	١ ٢٨٩ ٨٠٥	٦٥٨٥٨
١٩٢٢	١ ٣٧٨ ٠٩٥	٤٥٫٣	٤٠٢ ٧٤٧	١٨٫٤	١ ٨٠٠ ٨٤٣	٦٥١٤٢
١٩٢٣	١ ٢٨٩ ٥٢٠	٤١٫٨	٤٥٥ ٦٣٠	١٩٫٨	١ ٧١٥ ١٥٠	٧٥٩٥٩
١٩٢٤	١ ٣٦٥ ٤٥٠	٤٠٫٩	٥٢٣ ٣٩٣	٢٤٫١	١ ٧٨٧ ٨١٣	٧٥٨٩٧
١٩٢٥	١ ٣٦٣ ٣١٨	٤٣٫٩	٥٦١ ٠٦٤	٢٤٫٢	١ ٩٢٤ ٣٨٢	٦٥٠٩٣